S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/2000/77
31 January 2000
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم البيان الذي أدلى به السيد جاك بول كلاين، الممثل الخاص للأمين العام ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، أمام مجلس أوروبا بشأن الطابع العاجل والحاجة الماسة لقبول عضوية البوسنة والهرسك في المجلس (انظر المرفق). ومع ملاحظة أنه لا تزال هناك خطوات هامة ينبغي أن يتخذها مختلف المسؤولين داخل البوسنة والهرسك، فإنني أتفق تماما مع الرأي البالغ الأهمية للسيد كلاين والقائل بأن الذين يعتبرون اتفاقات دايتون/باريس "مؤقتة"، ولا سيما أولئك الذين يروجون لمفهوم قابلية البوسنة والهرسك للزوال، يعارضون قبول عضوية البوسنة والهرسك في مجلس أوروبا. وبقدر طول فترة إبقاء وضع البوسنة والهرسك خارج المؤسسات القائمة ذات الصلة، يزداد تشجيع القوى داخل البوسنة والهرسك على عدم الوفاء بالتزاماتها تجاه العضوية. وفي واقع الأمر إن الذين يعارضون اتفاقات السلام يدركون أن هذا الأمر يمنحهم حقا فعليا لنقض تعبير البوسنة والهرسك عن مسائل بناء الدولة والسيادة وإعمال حقوق الإنسان والمعايير الديمقراطية التي تتفق مع تطوير دولتنا.

وأغدو ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد شاكر بيه
السفير والممثل الدائم

المرفق

طلب البوسنة والهرسك الانضمام إلى عضوية مجلس أوروبا

البيان الذي أدلى به في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ الممثل الخاص للأمين العام ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك أمام لجنة الشؤون السياسية التابعة لمجلس أوروبا

إنها لمسؤولية جسيمة تقع على عاتقكم عن تقديم النصح بشأن مسألة ذات أهمية تاريخية، ألا وهي ما إذا كان ينبغي قبول عضوية البوسنة والهرسك في مجلس أوروبا أم لا. وإنه لشرف عظيم لي أن أقف أمامكم، بروح التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا، لأقدم شهادة شخصية عن هذه المسألة التي تتسم، في نظري، بنفس الأهمية بالنسبة لمستقبل أوروبا على المدى البعيد التي تتسم بها بالنسبة لمستقبل شعب البوسنة والهرسك.

وتتمثل حجتي ببساطة في أن الدول التي نشأت من يوغوسلافيا كاليتامى الذين ترعرعوا في ظل توجُّه ديني وثقافي وإيديولوجي خاطئ جعل الدول الأوروبية تاريخيا في حالة تدخل ونزاع. إن شعب هذه الدول الحديثة العهد ينبغي أن يكون داخل وطن أوروبي يقابله بالترحيب لدعمه في توطيد الديمقراطية وممارسة القيم الأوروبية. وإذا بقي خارج ذلك الإطار، فإنه قد يظل ضحية للزعماء القوميين الذين يتبعون برامج متطرفة تحقق مصالحهم الذاتية - مما يؤدي إلى استمرار حلقة زعزعة الاستقرار الوطني، وانعدام الأمن الإقليمي، والتدخل الدولي غير الضروري.

إنني أتحدث من منظور تجربة على مدى خمس سنوات في مجال حفظ السلام الدولي وبناء السلام في يوغوسلافيا السابقة. كما إنني من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية، وهي بلد فتح أبوابه لأمي ولشخصي بعد الحرب العالمية الثانية - وبلد استقبل، خلال الـ ٢٠٠ سنة الماضية لاجئي العالم الذين جاءوا طلبا للحرية السياسية والاقتصادية والدينية، وسار على الطليعة في إظهار القوة النابعة من التنوع العرقي.

وإنني أيضا من أبناء الإلزاس، ولدت على بعد كيلومترات قليلة من هذا المكان، وأتفهم مباشرة الصعوبات التي يواجهها شعب في التصدي للشكوك حول مكان انتمائهم. وكما تدركون، فإن هذه المقاطعة تغيرت فيها الجنسيات ست مرات في ٣٥٠ سنة، وفي كل مرة كانت تتغير حدود الدول والثقافات واللغات، وأصبح تراث ومصير شعب ما محل بحث.

وهذا هو الحال أيضا بالنسبة للمأزق الحالي في البوسنة والهرسك. فقد ظلت لقرون عدة منطقة نزاع سياسي وديني بين الغرب الكاثوليكي والشرق الأورثوذوكسي وإسلام العثمانيين، ثم زادت عليها في

العقود الأخيرة أيديولوجية المركزية والشيوعية القمعيتين. وكانت أثناء الحرب أرضا للمعارك المأساوية بين أفكار التنوير وقوى الشوفينية المظلمة.

ويكمن الإرث الإيجابي للتاريخ في الخارطة الإثنية لعام ١٩٩١ التي تتضمن خليطا من العقائد والعادات التي تشهد على قدرة الشعب على العيش والعمل والزواج وتنشئة الأسرة في ظل التسامح. وكانت سراييفو، حيث تقع الكنيسة الأورثوذوكسية والكاتدرائية الكاثوليكية والمسجد الإسلامي والمعبد اليهودي على بعد مئات قليلة من الأمتار عن بعضها البعض، جوهرة في التاج.

وجاءت الخارطة الإثنية اليوم ثمرة لجرائم التطهير العرقي التي وقعت في الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٥ عندما لقي ما يزيد عن ٠٠٠ ٢٥٠ شخص حتفهم وتم تشريد نصف السكان - ٢,٢ مليون نسمة - بصورة قسرية. وهي تبين دولة متعددة الأعراق تضم مناطق وكيانات أحادية الأعراق غير قادرة على البقاء من الناحية الاقتصادية وغير مستقرة بصفة أساسية - ما لم تسهم القيم والمؤسسات الأوروبية في تنظيمها.

وتكمن مأساة الحرب، في بيئة محطمة اقتصاديا وترفع رايات التطرف، وتشوه التاريخ لأغراض سياسية، وتلجأ إلى أساطير قومية لم تحدث على الإطلاق، في أن السياسيين يطلقون العنان لأشر قوى الطبيعة الإنسانية - وهذه القوى ليست وقفا على شعب البلقان - إذ أن دولا قليلة لها تاريخ خال من الانحرافات.

غير أنه عندما تحدث الانحرافات، ونجد أنفسنا عاجزين عن مجابهة الشر عن طريق إساءة الحكم أو الافتقار إلى الإرادة، يتمثل التحدي ليس فقط في هزيمة العدو بل في بناء مستقبل يهيئ أفضل الفرص لسيادة السلام والعدالة والكرامة الإنسانية.

لقد كانت دايتون إنجازا تاريخيا. فقد أنهت القتال من خلال التفاوض وليس الاستسلام. وكان ثمن هذا السلام الذي تم من خلال التفاوض هو عدم فرض حكومة وصاية رغم أن فرض مثل هذه الحكومة كان من الممكن، كما أُدرك بعد ذلك، أكثر الطرق فعالية وأسرعها لتنفيذ السلام ومحاكمة مجرمي الحرب.

وبدلا من ذلك، قام مهندسو دايتون بنشر وجود عسكري ساحق في البوسنة وما حولها، كان الغرض منه احتواء الأوضاع وضبط النفس. وتمثلت الفرضية في أن القوات الخارجية ستكفل عدم نشوب الحرب مرة أخرى في حين أن القوات الداخلية ستقوم، بمساعدة من عمليات التعمير الدولية، بإصلاح دولة البوسنة والهرسك. وستستخدم المؤسسات المركزية الجديدة لإعادة الصلات العضوية للحياة اليومية التي تجمع بين الثقافات والتقاليد المتنوعة لتعمل سويا في دولة واحدة.

وبعد مرور حوالي خمس سنوات، تتراءى لنا بصورة أوضح عقبتان أمام هذه الافتراضات. فأولا، لم تكن البوسنة والهرسك دولة مستقلة على الإطلاق - فلمدة ٦٠٠ عاما كانت القرارات التي تمسها تتخذ في محاكم تابعة لجهة أخرى، سواء في اسطنبول أو فيينا أو بلغراد. وبعبارة أخرى، كانت دائما تعمل ضمن هيكل جغرافي أوسع نطاقا.

ولذا فإن أول تحد يكمن فعليا في بناء هوية للدولة. ولكن ما هي الدولة البوسنية؟ هل هي تعمير سراييفو ما قبل الحرب؟ وهل البوسنة هي دولة للبوسنيين مع منح السكان الآخرين مركزا أدنى؟ وهل هي سلسلة من حكومات الوصاية الممتدة من الدول المجاورة مع خضوع الكرواتيين لزغرب والصربيين لصربيا والبوسنيين للشرق الأوسط وإغفال الأقليات الأخرى؟

هذه أسئلة أساسية يتوقف عليها الانضمام إلى مجلس أوروبا، إذ أن هذا الانضمام يعزز هوية الدولة من خلال الشعور بالانتماء إلى نظام ينطوي على قيم مشتركة قائم على أساس احترام الحريات الفردية، وسيادة القانون، والحكم التشاركي. وهو يمكّن البوسنة والهرسك من الثقة في علاقاتها مع جاراتها والوفاء بوعدها بأن تكون أكثر البلدان تعددا عرقيا في البلقان.

وكانت العقبة الرئيسية الثانية التي لم تتمكن دايتون من التصدي لها هي الهيمنة المستمرة لزعماء فترة الحرب والصفوة التي أثرت مؤخرا على العملية السياسية. ومما يؤسف له أن حتى الآليات المتوخاة للقبض على مجرمي الحرب لم تنفذ بقوة.

وهذه الصفوة تستفيد من المؤسسات المركزية الضعيفة وغير الفعالة. وقد تحولت الشبكات التي كانت تعمل في الخفاء أيام الحرب لتحاشي نظام الجزاءات إلى شبكات إجرامية سياسية متورطة في عمليات التهريب الضخمة، والتهرب من الضرائب، والاتجار بالنساء والسيارات المسروقة. وتقوم جماعات قدامى المحاربين بإدارة الأسواق غير المشروعة واستخدام الأرباح وإعاقة تشكيل قوات فعالة متعددة الأعراق للشرطة. ويلعب بعض السياسيين ورقة القومية لإخفاء افتقارهم إلى الالتزام باستحداث مؤسسات للدولة. فتقدم المساءلة العامة والمسؤولية الفردية بصورة سيئة.

ومن حسن الطالع أن هذه الصفوة القومية لا تمثل أماني المواطنين العاديين الذين تشكلت خبرتهم الحياتية بمؤثرات تتفق مع التيار الرئيسي للتراث الأوروبي. وعلينا ألا ننسى أن المواطنين العاديين للبوسنة والهرسك كانوا، قبل عام ١٩٩١، معتادين على التعليم الأساسي الجيد وأعلى مستوى مادي للعيش في النظام "الشيوعي"، ولديهم خبرة طويلة للتعايش ضمن إطار مفهوم تيتو لـ "الإخاء والوحدة".

ولذا فإن الروح السياسية للشعب في البوسنة والهرسك أكثر براغماتية وتسامحا مما يدركه الحديث المنمق للصفوة القومية. وعلينا أن نتذكر أن الشعب هو مركز الثقل السياسي. حقيقة أنه لولا سلوبودان

ميلوسيفيتش وأعوانه لكانت يوغوسلافيا السابقة من بين أول المرشحين للاندماج الكامل في أوروبا. لقد ضاع عقد كامل لم يجن منه سوى المآسي والدموع.

غير أننا لا يمكن أن نترك أنفسنا أسيرين للماضي. فعلى الرغم من التشويش والتدخل الشرس من الدول المجاورة، فإن شعب البوسنة والهرسك كرس طاقته لبناء مستقبل أفضل، بمساعدة المجتمع الدولي.

وقد أحرز تقدم حقيقي. وبدأ البلد في العمل. وهناك حرية كاملة للتنقل، وأعيد بناء الهياكل الأساسية، وتوجد عملة موحدة سارية تماما، ووثائق موحدة (ستكمل في وقت قريب بوثائق سفر)، وأزيلت الشعارات العدائية من المؤسسات العامة، وتمت مواءمة قوانين ميسرة هامة، مثل قانون الملكية ويجري تنفيذها.

وتقوم بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، التي تتولى عملية إعادة هيكلة الشرطة والإصلاح وتقييم النظام القضائي، بدورها في توطيد سيادة القانون. وفي عام ١٩٩٥ كان هناك ٠٠٠ ٤٠ من أفراد الشرطة في فترة الحرب. ويوجد الآن ٠٠٠ ٢٠ تم تنظيمهم على أساس مدني. وتلقوا جميعهم تدريبا في مجال حقوق الإنسان والانتقال ليكونوا على علم تام بالمعايير المطلوبة لقوى ديمقراطية حقيقية للشرطة. وينصب تركيزنا حاليا على التدريب التخصصي لإيصال أفراد الشرطة إلى أحدث المستويات الدولية.

وتم الانتهاء من إنشاء أكاديميتين للشرطة لتدريب طلبة الشرطة المتعددي الأعراق وفقا للمعايير الأوروبية للشرطة. ويجري تعيين الخريجين في المناطق التي يعطي وجودهم فيها ثقة للأقليات العرقية، ومن ثم يوضع الأساس لعودة المزيد من أفراد الأقليات. وبدأنا هذا العام برنامجا أساسيا لتبادل ضباط الشرطة ذوي الخبرة الذين هم أنفسهم من المشردين أو اللاجئين.

وإن استمرار عمليات عودة الأقليات إلى مواقع كان من غير المتصور عودتهم إليها منذ سنوات قليلة، مثل أهميتسي، وبريدور، ودريغار، وقيام المشردين بزيارات لفحص منازلهم في مواقع مثل سربرينتسا وفوتسا، لشهادة على تزايد الثقة في مؤسسات إرساء القانون.

وقد أعيدت صياغة قوانين الشؤون الداخلية لتتوافق مع المعايير الأوروبية. ويجري بانتظام التحقيق مع ضباط الشرطة الذين ينتهكون حقوق الإنسان ويعفون من الخدمة. وإن الأمر اللافت للنظر بدرجة أكبر هو أن اللجنة التأديبية للشرطة الداخلية قد أتمت بنجاح في الآونة الأخيرة التحقيق مع اثنين من كبار ضباط الشرطة بتهمة الفساد وجرى فصلهما، وهو أمر كان غير متصور منذ فترة وجيزة. وبدأت الهيئة القضائية تناول أكثر القضايا السياسية حساسية مثل قضايا الفساد، والعنف فيما بين الأعراق، واحتلال المنازل بصورة غير قانونية.

وفي بريتسكو، بدأ عمل قوة الشرطة المتعددة الأعراق المتكاملة للمناطق في الأسبوع الماضي. وتتضمن القوانين الجديدة بشأن الشرطة والهيئة القضائية حماية حقوق الإنسان ومعاييرها بما يتفق مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ولدينا للمرة الأولى البدايات الخاصة بخدمة حكومية حقيقية للحدود في البوسنة والهرسك التي تشكل عنصرا أساسيا من عناصر سيادة الدولة. ولم يكن مثار دهشة لي شخصيا أن بعض عناصر القيادة الحالية قد عارضتها، فالحدود غير المراقبة ربما تكون أكبر مصدر للعائد لدى العناصر الإجرامية والقوميين المتشددين في البوسنة والهرسك. وبحلول نهاية هذا الشهر، سيجري افتتاح أول نقطة حدود منظمة تنظيما تاما في سراييفو، وسرعان ما سيتبعها ثلاثة معابر برية رئيسية للحدود.

ودعما للمؤسسات المشتركة والهوية الوطنية، جرى تدريب ضباط الشرطة المتعددي الأعراق ليشكلوا أول وحدة تشارك بها البوسنة والهرسك في الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة التي سيجري نشرها الشهر القادم في تيمور الشرقية. وسيتبع ذلك في هذا العام وحدة للمراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة، ثم في نهاية المطاف سرية للهندسة والسوقيات تخدم تحت علم الأمم المتحدة.

وأنا أول من يقول إنه ما زال ثمة حاجة لإنجاز المزيد كي تكون عملية إرساء السلام عملية قائمة بذاتها. ولكنها عملية غير قابلة للإلغاء، وأفضل وسيلة لجعلها قائمة بذاتها هي المشاركة فيها الآن، من داخلها. ورفض ذلك هو بمثابة مكافأة لأولئك الذين يعارضون سيادة واستقلال الدولة البوسنية وأولئك الذين لا يزالون يداعب خيالهم أحلام الانفصال.

وعلاوة على ذلك، نحن الآن في هذه اللحظة في المنطقة الأوسع التي تقدم أملا حقيقيا لإحراز المزيد من التقدم. وما دامت الأنظمة المغالية في القومية تحكم في زغرب وبلغراد، فإن كل ما حققناه في البوسنة والهرسك تكتنفه المشاكل. لقد صوت أخيرا مواطنو كرواتيا لصالح الديمقراطية والتقدم الاقتصادي. وقد أرسلوا، بعملهم هذا، أقوى الإشارات إلى متشددي الهرسك - بأن أوهام الانفصال يجب أن تنتهي. ويحدوني الأمل في أن تصبح كرواتيا الآن جزءا من الحل بدلا من استمرارها كواحدة من المشاكل.

وإني أحثكم على اغتنام رياح التغيير هذه. إذ أن مجلس أوروبا في وضع فريد يمكنه من تعزيز الرسالة إلى جميع من بقي من التعويقيين والمتشددين: فالبوسنة والهرسك هي دولة متعددة الأعراق ولديها حدود دائمة، وهي جزء مقبول من أجزاء أوروبا، وهي تسير على الطريق الصحيح الذي يمكنها من أن تكون في نهاية المطاف محل ترحيب لدخول الاتحاد الأوروبي.

إنني أمر كل صباح في سراييفو على صفوف الشبان الواقفين قبالة السفارات ساعين للحصول على تأشيرات الدخول لأنهم لا يرون أن ثمة مستقبلا لأنفسهم أو للبوسنة. إنهم ينتابهم الخوف من أن يتعرضوا للحصار أو التهميش من التطور الغربي الذي يشكل التيار الرئيسي في بعض المناطق المتنازع عليها

بالبلقان التي نشبت الحرب بسببها واستباحتها المصالح القومية والمتطرفة والإجرامية. هم يحتاجون أيضا إلى سماع رسالتكم. ومن سيبقى لبناء مستقبل مستقر يسوده الرخاء إذا ما رحل الجيل الشاب الموهوب؟

وعلاوة على ذلك، ينتابني الخوف من أنه إذا لم تقبل أوروبا على البوسنة الآن، فإن البوسنة هي التي ستأتي في نهاية المطاف إلى أوروبا، ولكنها قد لا تكون البوسنة التي ترغبون في أن تشارككم داركم أو حتى العيش بجواركم.

لقد بينت من جديد الأحداث التي شهدتها كوسوفو في العام الماضي أن دول البلقان لديها الوسيلة للتعبير بشكل أو بآخر وبتواتر نسبي عن احتياجها إلى "اهتمام" أوروبي. والأمل معقود على أن يكون من شأن الاتفاق الجديد للهيكل الأمني والاستقرار في أوروبا الحيلولة دون وقوع انتفاضات عنيفة ومكلفة من هذا القبيل. إن البوسنة والهرسك التي هي جزء من أسرة الدول الأوروبية تقع بالضرورة في مركز هذه السياسة الوقائية. ولكنها ستظل مكانا يمكن أن يتصدع في أي وقت على أيدي القـــوى القومية الحاقدة ما لم تشملها حماية الانضمام إلى كيان أكبر.

إنني أسلّم بأن الحجج المساقة لصالح الانضمام الفوري أو ضده متوازنة توازنا دقيقا. ويتعين الخروج برأي حكيم.

فمن ناحية، كما قلت علانية في البوسنة، لا أحد يرغب في أن يدعو إلى منزله أسرة متشاكسة أو أن يقبل، بالمثل، دولة لا يرغب سياسيوها سوى في تفتيتها إلى دويلات يمكنهم فيها فرض سيطرتهم تحقيقا لمصالحهم الذاتية.

ومن ناحية أخرى، ففي تقييمي الشخصي، يحتاج مواطنو البوسنة والهرسك إلى مساعدتكم لكي يدفنوا أشباح الماضي ويتبوؤا مكانهم الصحيح داخل مجتمع الدول الأوروبية.

وإن واحدا من أقرب جيرانكم، إذا ما ترك بالخارج فترة طويلة، قد يصبح مرتعا خصبا للاتجاهات المعادية للديمقراطية والأجنبية التي يرعاها الاستغلال والإجرام. وهناك جراثيم ضارة بصحة أوروبا مثلها في ذلك مثل أي عدو مسلح. ولدي هذه الجراثيم القدرة على زعزعة استقرار عملية بناء أوروبا الجديدة والإضرار بها بشكل أخبث وأخطر كثيرا من أي متعطش للحرب مدجج بالسلاح.

ومنذ أربع سنوات، قدمت حججا قوية ضد انضمام كرواتيا الفوري إلى مجلس أوروبا. ولقد فعلت ذلك لأنني أعتبر أن موقع كرواتيا كجزء من أوروبا هو أمر مؤكد. ولذا، يمكن إخضاعها لشروط صارمة قبل قبول انضمامها إلى المجلس.

واليوم، أنا أقدم بالمثل حججا قوية لصالح إفساح طريق ميسر أمام البوسنة والهرسك للانضمام. وأفعل ذلك لأن توجهها الاجتماعي - السياسي ليس مؤكدا بعد، فهي جديرة بأن يولى بها اهتمام خاص. إن مستقبلها في أيديكم.

وفي هذه الفترة القصيرة فيما بعد انتهاء الحرب، ما برح مواطنو البوسنة والهرسك عاجزين، من خلال جهودهم الذاتية، عن الإمساك بزمام مصيرهم وتأكيد حقوقهم. إنهم يسيرون في المسار الصحيح ولكنهم يحتاجون مساعدتكم للحصول على حريتهم - ليس من خلال فرض قائمة مطولة من الشروط الصارمة، التي سيعمل دوما القوميون "المصابون بهوس الحكم" على عدم استيفائها، ولكن من خلال القبول والضم. وأؤكد لكم أن هناك انفصاليين وتعويقيين ومتطرفين سيعملون على كفالة عدم الوفاء البتة بأي شرط من الشروط.

فقوموا بكل السبل بطرح التحدي - حددوا حالة اختبار واحدة، شيئا يتعين تنفيذه مثل تشريع من التشريعات الرئيسية أو واحدة من المؤسسات المركزية. واطلبوا أن تعلن القيادة أنها مع العمل وليس مع الوعود غير المنفذة كما فعلت بالنسبة لتشريع دائرة الحدود. وإذا ما أخفقت القيادة مرة أخرى فامضوا لحال سبيلكم.

وقد طرحت حجج بأن السماح للبوسنة والهرسك بالانضمام لمجلس أوروبا قبل استيفاء جميع الشروط هو مظهر من مظاهر الضعف في مواجهة عملية التعويق وأنه يتيح آفاقا انتخابية أفضل أمام القادة القوميين والأحزاب القومية. وسأكون أول من يعارض أي تدابير تشكل استرضاء للمتطرفين أو استسلاما لهم.

ولكن هذا مجال لا يتسنى أن يتبع فيه دوما منطق ديكارتي صارم. والسماح للتعويق بأن يسود هو بمثابة مكافأة المصالح المترسخة والتمكين لها. وهو يبرهن على نجاحهم فيما يقومون به من أساليب تعويقية، وأنهم ذوو قوة وجديرون بالحصول على دعم انتخابي.

وعلى النقيض من ذلك، تجاوز تعويقهم بالسماح بالانضمام الفوري، هو تهميش لهم. وهو يبين للمواطنين أن هؤلاء القادة عاجزون عن وقف التقدم. إنهم قادة الأمس وينبغي نبذهم في عمليات الاقتراع. هناك مثل بلقاني يقول: الكلب ينبح، ولكن القافلة ماضية في سيرها.

وأنا لدي ثقة في شعب البوسنة والهرسك. وأنا على ثقة من حسن تصرفهم. فهم ينبغي أن يكونوا بؤرة التركيز بالنسبة لنا. إن إتاحة وصولهم إلى المؤسسات والأنظمة الأوروبية سيكون من شأنه التمكين لهم. وسوف يوفر ذلك ليس فحسب تحريا متعمقا من قبل المؤسسات الأوروبية ولكن أيضا صكوك الانتصاف اللازمة لإضعاف السلطة الاستغلالية التي تمارسها صفوة القوميين ثم القضاء عليها في نهاية المطاف.

وبدون الفائدة المستقاة من مثل هذا التحري وإمكانية الوصول إلى هذه الصكوك، سيستمر جر شعب البوسنة والهرسك في اتجاهات يكون من شأنها تقويض أمن أوروبا بأكمله.

إن أفعـــل طريقـــة لمنع حدوث نتيجة كهذه هي إتاحة الفرصة للبوسنة والهرسك لأن تصبح جزءا لا يتجزأ من أسرة الدول الأوروبية. وفي حين أن من الجلي أن أمامها مسافة ينبغي أن تقطعها لاستيفاء المعايير الأوروبية استيفاء تاما، فإن رفض الانضمام مرة ثانية لن يفضي سوى إلى مكافأة أولئك الذين تسببوا فيما تمر به من محن.

إن التغيير الجوهري الذي تشهده زغرب، وتوسيع حجم الاتحاد الأوروبي، والموقع الاستراتيجي الذي تحتله البوسنة والهرسك داخل الرؤية التطلعية لتقوية أوروبا، يشكلان حجتين في صالح السماح بالانضمام الآن.

إن أوروبا لديها الخيار - إما أن تنتظر وتأمل في أن هذا اليتيم، الذي يقف على صدع تاريخي، سينمو نموا ذاتيا بطريقة ما ليصبح دولة أوروبية، أو أن تملك زمام المبادرة وتعطي البوسنة والهرسك مرسى ودارا في أوروبا، وأن تعمل بتصميم ومثابرة على جعلها متواءمة تؤاؤما تاما مع قوانين وأنظمة المجلس الأوروبي. وإني أعتقد اعتقادا راسخا بأن أوروبا قوية بدرجة تكفي للارتفاع إلى مستوى هذا التحدي.

ونحن إذا تبين منا داخل المجتمع الدولي الافتقار إلى خطة عمل واضحة، فسيكون ذلك إشارة منا إلى شعب البوسنة والهرسك تدل على الريبة والشك. إن ما نقوله هو: استمروا في اللعب على السطح لحين إما أن يشارك المجتمع الدولي بقوة، أو أن يتلاشى الاهتمام الدولي.

وإني أحثكم على ألا تقعوا ضحية الوهن السياسي أو الوهن الناتج عن العاطفة أو المنح. برهنوا على خطة واضحة لمواطني البوسنة والهرسك الذين يتطلعون للدعم المقدم منكم. امنحوهم الأمل، امنحوهم دارا في أوروبا، واجعلوا دخولهم إلى مجلس أوروبا أول انضمام يتم في الألفية الجديدة. وإذا فعلتم ذلك، سيحكم عليكم كتاب التاريخ، عند كتابة تاريخ هذه الفترة، بأنكم فعلتم ما هو عدل وما هو حق.

- - - - -